

لها وخبرها مع الترتيب المعلوم بان يتقدم الاسم
 على الخبر واشار له بقوله وترتيب ذلك واما الرابع
 المقدم منها فاشارة بقوله وسبق حرفا لانه قال
 واسترط ان لا يتقدم معقول الخبر الذي ليس بظرف
 وجار ومجوز على الخبر وخبرها دون ما اذا كان ظرفا
 وجارا ومجوزا لانه يتوسم في الظروف والمجوزات
 ما لا يتوسم في غيرها واما حال المعتمد في ذلك
 ان معقول الخبر ان كان ظرفا وجارا ومجوزا حاز تقدمه
 على جار واقله واما نفس الخبر فلا يجوز تقدمه
 مطلقا ولو كان ظرفا وجارا ومجوزا كما هو ظاهر اطلاق
 انه حيث قال وترتيب ذلك لان ظاهره وجوب
 تقدم الخبر على خبرها مطلقا وهو كذلك لا علة واما
 التقديم على ما نصنا فممتنع مطلقا لان المصدرية
 وسياحي توضيح ذلك في الشرح واعلم انه وقع
 الاتفاق من البصريين والكوفيين على ان الاسم
 الواقع بعد ما مرفوع وما بعدها منصوب للمف
 البصريون يجعلون الاول اسما لها والثاني خبرا لها
 ويقولون انها هي العاملة فيهما الرفع والنصب واما
 الكوفيون فيجعلون الاول مبتدأ مرفوع بالابتداء
 لاها والثاني خبرا عنه ويقولون انه منصوب بنزع
 الخافض ولا عمل لها فيها وهي اي مكان واخواتها

من

منه الافعال الناسخة اي له بنذا وسياحي الكلام
 على انما هي اي من الافعال عند قول المبه ككان يجاز
 ويعنى ان ما منه فعلا في قسم اي ويعنى
 قسم اخر وهو ان واخواتها كمن لا يعمل عمل كان
 يعمل على العكس من ان ينصب الاسم ويرفع الخبر
 وذلك في بيان وجه عدم عملها عندها انها
 من الحروف غير المختصة لدخولها على الاسم وعلى الفعل
 وشان غير المتعبر وحقه الاهمال لا العمل فقوله
 لدخولها على الفعل لا يختص ونسبه وعلى الفعل لا يكون
 على قول على الاسم يعمل على كسر اي عند البصريين
 لا الكوفيين كما علمت فيما تقدم في الحال اي
 الحديث في الحال عند الاطلاق الجرد عند القرينة وعند
 التقيد من ما هو او مستقبل فاذا قلت ما زيد
 قائما كان المراد فعل القيام عند في الحال اما اذا قلت
 يا مسرا وذا كان الفعل على حسب ما قدرت به من
 الرفع لا تقدم قاله بصرى فما نافية تعمل على
 ليس برفع الاسم وتنصب الخبر والالتصية وذا
 اشار ضميني على كونه في محل رفع المسرا وبشر اخبارها
 وقوله ما هنت اما تم الضمير لم ما ميمي على الخبر في
 محل رفع والنون علامة جمع النسوة واهليات خبرها
 منصوب بالكسرة نيا بن عن ابي حنيفة لا جمع صوت سالم

